

عيسى عبد الحميد ، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة (مركز الأبحاث ، م. ت. ف. بيروت ١٩٧٣)

العربية للاطلاع على «الجال الحيوي لاسرائيل» وقد جاء في المنشور السنوي « ثلاث سنوات من الحكم العسكري » الذي تصدره وزارة الدفاع الاسرائيلية ان الخطوط الموجهة للسياسات الاقتصادية والادارية الاسرائيلية في المناطق المحتلة هي ما يلي : ١ - عدم الحضور او التواجد ، ٢ - عدم التدخل ، ٣ - الجسور المفتوحة .

فسياسة عدم الحضور تقوم على اساس ان إمكانية تقليل التصادم مع المواطنين في الارض المحتلة تكون كبيرة ، عندما تصبح قوات الاحتلال في وضع لا تسمح فيه ولا تشاهد ، وسياسة عدم التدخل تمثل الفكرة المركزية لنظام اسرائيل في الحكم غير المباشر ، باظهار سكان المناطق المحتلة أمام الرأي العام العالمي وهم يديرون شؤونهم الحياتية بأنفسهم وفي ظل القوانين والانظمة التي كانت سائدة قبل الاحتلال وابقاء المجالس البلدية والقروية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تعمل على الاسس نفسها التي كانت تعمل عليها قبل حرب حزيران . أما سياسة الجسور المفتوحة فهي تقوم على اساس اعادة الحياة الى مجراها الطبيعي قبل الحرب .

يقسم الأستاذ عيسى عبد الحميد مؤلف الكتاب كتابه الى خمسة فصول :

- ١ - النتائج السياسية لسياسة الجسور المفتوحة .
- ٢ - النتائج الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة .
- ٣ - قطاع غزة : علاقات سياسية واقتصادية عبر الجسور .
- ٤ - حركة انتقال الأشخاص والاموال عبر الجسور المفتوحة .
- ٥ - الامراج عن الودائع واعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية .

ولنبدأ بالفصل الاول « النتائج السياسية لسياسة الجسور المفتوحة » حيث يقول المؤلف انه « اذا كانت اسرائيل لم تتخذ خلال السنوات الست الماضية قرارها السياسي حول مستقبل المناطق المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ ، فمن المؤكد انها اتخذت طوال هذه السنوات ، الخطوات التنفيذية التي يصبح معها وبانتهاها ذلك القرار وكأنه تحصيل حاصل » . ثم يشرح المؤلف التصور

سياسة الجسور المفتوحة هي احدى الركائز التي يعتمدها النظام الاردني في محاولة منه لفرض استمرار تحكمه السياسي والاقتصادي في الضفة الغربية المحتلة ومحاولة اجتلاب قطاع غزة الى دائرة التحالف بين الطبقة البرجوازية في الضفة والقطاع وبين النظام الاردني محاولا من خلال هذه السياسة محاربة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وفي الطرف الاخر تتفق اسرائيل من جانبها لتدعم سياسة الجسور المفتوحة لمصلحتها ، وهكذا نلتقي بمصالح النظام الاردني ومصالح اسرائيل عند سياسة الجسور المفتوحة رغم التظاهر بأن كلا منهما يعمل على حدة ، فسياسة الجسور المفتوحة تصب في النهاية في الحلول الاسرائيلية والاردنية من خلال ترتيبها للمنطقة جغافيا والسكان في اطار هذا الترتيب الذي تريده . وتتفق البرجوازية في الضفة والقطاع لتساند هذه السياسة لتحافظ على مصالحها ولكنها تتردد أحيانا لتتفق ضد سياسة الاردن واسرائيل اذا ما أحسست انها لم تستفد من سياسة الجسور المفتوحة في بعض الاوقات .

كيف بدأت سياسة الجسور المفتوحة ؟ « بعد انسحاب القوات العسكرية ، الاردنية والعراقية من الضفة الغربية اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، قامت هذه القوات بعد اتهام عملية انسحابها بنسف الجسور الثلاثة القائمة على نهر الاردن ، لإعاقة تقدم القوات الاسرائيلية في حالة مواصلة اندفاعها الى الضفة الشرقية ، وبعد انتهاء المعارك بفترة قليلة أعادت كل من اسرائيل والاردن بناء تلك الجسور كل من ناحيتها ، لتسجيل عملية انتقال الافراد والبضائع باتجاه واحد في البداية ، من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، ويقول المؤلف : انه من الثابت ان القوات العراقية هي التي قامت بنسف الجسور الثلاثة وهي دامية ، ألدنبي ، سويمه . وان سلاح الهندسة في الجيش الاردني هو الذي قام بموافقة اسرائيلية بترميم جسري الذبي وداميه .

أما بالنسبة لاسرائيل فتهدف من وراء سياسة الجسور المفتوحة الى « الانلالت من طوق المقاطعة